باب الفلسفة:

1- أثر المكون الثقافي في تعزيز مسارات التنمية في البلدان العربية والإسلامية

Impact of the cultural reinforcement on the promotion of development in Arab and Islamic worlds

الباحث ربيع العايب

باحث في الدكتوراه فلسفة /جامعة قاصدي مرباح ورقلة –الجزائر

Rlaib85@gmail.com

تاريخ الاستلام: 6/4/2022 **تاريخ القبول: 14/5/2022**

الملخص:

إن التنمية لا تعتمد على رأس المال المادي فحسب، بل تحتاج إلى رساميل أخرى، فقد أثبتت كرونولوجيا عمليات التنمية التي جرت في العالم، أن توفر رأس المال المادي وحده دونما توفر بقية الأصناف من رأس المال لا يحقق تنمية مستدامة. لأن عدم الأخذ بالبعد الاجتماعي والثقافي في عمليات التنمية يتسبب في إهدار مكونات الأنساق الثقافية. هذا ما حدث في مسارات التنمية في البلدان العربية والإسلامية، فبالرغم من إدراك ساستها لأهمية المكون الثقافي في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبهم إلا أنهم تاهوا بين التنمية ومفاهيم التغيير والنهضة، والتقليد والتحديث.

Abstract :

Development depends not only on physical capital, but also on other capital. As the world's development processes have demonstrated, the availability of physical capital alone without the availability of the rest of the capital does not achieve sustainable

development. The lack of a social and cultural dimension in development processes causes the components of cultural structures to be lost. Despite the fact that their politicians are aware of the importance of the cultural component in promoting the economic and social development of their peoples, they have been left behind by the concepts of change and renaissance, tradition and modernization.

مقدمة:

إذا كانت الدراسات الاجتماعية المعاصرة تهدف إلى الاهتمام بتوصيف الظواهر المجتمعية والبيئية والاقتصادية والتنموية، في سبيل تقديم مقاربة نسقية موضوعية، لأجل تفعيل آليات التنمية المجتمعية بمختلف تجلياتها، المادية الصناعية، والثقافية المعرفية؛ وإذا كانت العلوم الطبيعية قد دعمت مسارات التنمية لدى شعوب العالم منذ عصر النهضة، فإن العلوم الاجتماعية ما زالت إلى اليوم تبحث لها عن أفق جديد، في ظل اشتداد ظاهرة العولمة، وحتمية انجذابية العالم لأفكار العولمة بثقافاتها وصنائعها، في سبيل تحقيق تنمية محلية ومستدامة، وبحسب منظور بعض الباحثين، أدت العولمة إلى إحداث العديد من حالات الانفتاح المتبادل على مستويات كونية شمولية، نازعة إلى نسف مركزية الدولة، وإفقادها جزءا كبيرا من سلطتها على مراقبة القيم الثقافية المحلية، وذاك هو الإطار الذي نشأت فيه هذه العلوم، من ضمن منظومة براديغمات الثقافة العالمية، وما تبع ذلك من نشأة ظواهر تتسم بالجدة، لا يمكن التعاطي معها إلا بتوسيع زاوية النظر والإحاطة بمختلف المتغيرات الثقافية الوافدة للبلدان النامية والسائرة في طريق النمو، وهذا من خلال ما حملته الشركات العابرة للقارات، والمنظمات غير الحكومية، وشبكات الاتصالات والإنترنت...، من مشاريع وأفكار تنموية ذات صبغة تغريبية.

وبحسب هذه الرؤية الجديدة للعالم في كونيته وتجدد أطره وأنساقه، تمضي العلوم الاجتماعية في رهانات التنمية والعمل المستدامين، لأجل تعزيز وتحرير القيم المستلبة في واقع الحياة الثقافية، باعتبار النموذج الثقافي من أهم النماذج المفسرة للتنمية البارزة منذ بداية القرن العشرين. تجلى ذلك في نظريات النهضة والتمدن في الفكر العربي

المعاصر مع «مالك بن نبي» و»إدوارد سعيد» و»الجابري»...، وغيرهم؛ أو من خلال محاور علم اجتماع التنمية، كما أشار إلى ذلك الألماني «غوستاف شمولر"، إذ رأى أن التفاعل بين الخصائص الإنسانية والنظم الاقتصادية والاجتماعية هو المنطلق الحقيقي والفاعل لكل عمليات التقدم والنمو في بلدان العالم، هذا ما يؤكد على حتمية التفاعل بين العنصر الاقتصادي والعناصر الثقافية والاجتماعية، المكملة لفعل النهوض لكل مجتمع نام، على حد تعبير «غولدنار»: إن الثقافة عربة الحضارة»، بمعنى أن الثقافة هي العامل الأساسي في تشكيل مفهوم الحضارة؛ وعلى الرغم من أهمية الثقافة في تشكيل نموذج تنموي أصيل، إلا أن الإشكالية تكمن في طبيعة النموذج الثقافي المطبق، حيث أن الثقافة قد خضعت لشروط العولمة ومستلزماتها منذ سنوات التسعينيات من القرن الماضي، وارتبطت أكثر بثقافة المجتمع الغربي من حيث المكونات والأهداف والمبادئ التي ترى إلزامية تطبيقها بالمجتمعات النامية، وتوظيفها كعنصر فعّال في عملية التنمية هناك. من هنا تنجلي إشكالية بحثنا، ضمن مجال التجارب والآفاق التنموية في العالم العربي والإسلامي، لهذا نفترض أنه من الواجب أن نُشرك النموذج الثقافي في عملية التنمية، كونه من صميم الدراسات والإشكالات الاجتماعية والفلسفية، خاصة بعد هيمنة القوى الرأسمالية المتقدمة على البلدان النامية، ما عقّد من مشروع التنمية في هذه البلدان خصوصا لمّا تسلل إلى البعدين الثقافي والاجتماعي وسيطر عليهما، بعد أن أطبق على البعدين السياسي والاقتصادي، فنجد أنفسنا أمام أنساق ثقافية عالمية تستحوذ على الأنساق المحلية. لهذا نثير التساؤل الإشكالي التالي: إلى أي مدى يساهم المكون الثقافي المحلي في تعزيز مسارات التنمية في البلدان العربية والإسلامية؟ وهل يسعنا التأسيس لتنمية مستدامة دون الرجوع إلى الأسس الثقافية المحلية؟ وهل من الضروري استعارة النماذج الثقافية العالمية لتفعيل تقدمية النمو؟

الأهداف: إشراك النموذج الثقافي في عملية التنمية، كونه من صميم الدراسات والإشكالات الاجتماعية والفلسفية والاهتمام بتوصيف الظواهر المجتمعية والقيم والحوافز الثقافية التنموية، وتقديم مقاربة نسقية تفاعلية، لتعزيز سبل وآليات التنمية في المجتمعات العربية والإسلامية بمختلف تجلياتها المادية الصناعية والثقافية المعرفية.

1 – مفهوم التنمية:

تعني التنمية تحقيق أحسن الظروف الإنسانية للفرد داخل المجتمع، وبالتالي فمن

يتأمل مصطلح Développement فهو مفهوم اقتصادي محض، قبل أن يكون مفهوما سياسيا أو اجتماعيا أو فكريا أو ثقافيا. فالتنمية إذن هي عملية التغيير التي يقوم بها الإنسان للانتقال من مجتمع تقليدي زراعي إلى مجتمع متقدم صناعيا بما يتفق مع احتياجاته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية... إلخ، وذلك بالاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، التي يشتمل عليها البلد (حمداوي، 2017، صفحة 12). ومنذ سنوات التسعين من القرن العشرين ارتبطت التنمية في العالم العربي بالعولمة من جهة وبالثورة الرقمية والتكنولوجية من جهة أخرى. وأصبح التنافس العلمي والتقني سيد الموقف، وأساس التنمية المستديمة والدعامة الأساسية لتحريك الاقتصاد (حمداوي، 2017، صفحة 65).

إذن عُرفت التنمية بأنها الحالة التي يصبح فيها الاقتصاد القومي (الذي ظل يتسم بالركود لفترة طويلة) قادرا على توليد زيادات متواصلة في الناتج القومي الإجمالي، وبالتالي فإن البلدان النامية عرفت بأنها البلدان التي ينخفض فيها مستوى الدخل الفردي كثيرا بالقياس إلى مستواه المتحقق في البلدان المتقدمة. فالتنمية إذن هي الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن (العيسوي، 2001، صفحة 13). وإذا كانت دول الجنوب قد ركزت، في سنوات الستين من القرن الماضي، على التنمية الاقتصادية لتحسين الأوضاع المجتمعية، فإن هذه الدول قد اهتمت بالتغير الاجتماعي في سنوات السبعين. في حين، اعتنت هذه الدول، في سنوات الثمانينيات، بالمقاربة الثقافية في تنفيذ التنمية البشرية المستديمة، بفضل توجهات اليونسكو التي اعتبرت سنوات الثمانينيات والتسعينيات فرصة ذهبية للتنمية الثقافية بناء على التنوع الثقافي واللساني والتراثي. وأعطت أهمية كبرى للثقافة اللامادية في تطوير الشعوب وتنميتها؛ بيد أن الثقافة قد خضعت لشروط العولمة ومستلزماتها ابتداء من سنوات التسعينيات من القرن الماضي إلى سنوات الألفية الثالثة (حمداوي، 2017، صفحة 31)

على هذا الأساس فإن التخلف الإنمائي يعرّف حسب قاموس Le Petit Robert (1987) بأنه «كل دولة، أو منطقة نامية لم يصل اقتصادها إلى مستوى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية». ويتسم هذا المخطط بالتطور العميق، فهو يبرز تطورا حددته الأهداف. ويفترض الاستعمار الإنمائي الجديد قبول الاستعمار، ولكنه يؤشر في ملمحه إلى التطور الذي حدث في القرن التاسع عشر، والذي عبّد مسار

الإنسان من وضع المتوحش إلى المتحضر. ويتضح حينئذ أن التنمية هي أحد الأرقام الرئيسة في إدارة الشؤون الأخرى (Bernard Hours Monique, 2010, p. 14). ولذلك فإن التنمية هي معيار للتقدم ومؤشر أساسي له. ويعرف بيتي روبرت (1987) حالة عدم التنمية بأنها بلد، أو منطقة نامية لم يصل اقتصادها إلى مستوى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. وهذا النمط تطوري إلى حد كبير، فهو يعمل على برمجة تطور يتم تحديده من خلال الأهداف. فهو حامل للاستعمار وأساس الاستعمار الجديد للتنمية، ولكن إطاره يشير إلى تطور القرن التاسع عشر (Bernard Hours Monique, 2010, p. 14).

مما سبق فإن الإنسان يشكل ضمن فلسفة التنمية محور التعريفات المقدمة بشأنها، وهذا يستوجب الاهتمام والتركيز على إحداث تنمية بشرية من أجل تحسين مستويات التعليم، والرعاية الصحية والرفاه الاجتماعي، ذلك أن إرساء تنمية بشرية وثقافية ناجحة يؤدي إلى امتلاك ضمانات واقعية لإحداث وإنجاح التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة الثقافية والاجتماعية والسياسية والحضارية.

2 – راهن التنمية في البلدان العربية والإسلامية في ظل العولمة :

من خلال دمج البعدين الروحي (الديني) والثقافي في التنمية ـ باعتبارهما بعدين أساسيين ضمن أبعاد التنمية المستدامة، كالبعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ـ تتضح لدينا حقيقة التوجه الخطابي في راهن الفعالية التنموية في البلدان العربية والإسلامية، إذ توجب ضرورة مقاربة المقصدين الأساسيين: (المادي والروحي) اللذين شأنهما أن يزيحا التناقضات والممارسات الدونية، التي عطلت دينامية التنمية في واقع تلك المجتمعات. فلو قصرنا النظر في راهن الثقافة في البلاد العربية، سنجد أن دراسة علاقة التكامل بين مكونات النسق الثقافي العربي وفكر التنمية المستدامة جد ضروري في عالم طغت عليه قيم عولمة السوق، ومجتمع السوق القائم على استغلال الموارد الطبيعية، وحتى استغلال البشر من أجل المنافع المادية، وبالتالي يمكننا القول إن العلاقة بين الثقافة والتنمية في البلدان العربية أو الإسلامية، تستوجب تجسير الصلات بين المنظومتين على اختلاف أصولهما ومرجعياتهما، بغرض تحقيق التوازن بين قيم التنمية الحديثة وما أنتجه الفكر العالمي في إطار التنمية المعاصرة وقيم النسق الثقافي السائد (مختار، 2018، الصفحات 364-363).

إن الشيء المتفق عليه في إطار الدراسات الثقافية والنقد الثقافي، أن التنمية العولمية ترتكز على المعايير التي تنتجها التنظيمات العالمية (كالمنظمات غير الحكومية أو متعددة الأطراف)، أو الكيانات السياسية أو تكنوقراطية استعمارية جديدة، أي مع مهمة الهيمنة دون ضغوط عسكرية أو مواقف عنيفة (القوة الناعمة). لهذا فإن العولمة لا تسقط من السماء، بل هي تطبيع عام مطلوب وفقا لعمليات معينة. وبين كل هذه المعايير، سوف نولي اهتماما أوليا لمسألة التنمية، التي هي في مقابل «التخلف»، إذ تقدم التنمية نفسها على مدى النصف الثاني من القرن العشرين باعتبارها الهدف الطبيعي والمشروع لكل المجتمعات الوطنية، المستعمرة أو غير المستعمرة. أما في المجتمعات الأوروبية في الخمسينات، فكان يطلق على مصطلح التنمية معنى «الحصول على موجبات الراحة» وكان يحدث في تطور يسمى «التقدم»، حيث كان يتوجب على الآلات أن تنتج الحرية، وكذا من المفترض أن يحرر العمل التقدمي الرجال والنساء من أكثر القيود (Bernard Hours Monique, 2010, p. 13). ولا شك أن المجتمعات الغربية هي الأكثر تقدماً في هذه المجالات، فقد وصفت نفسها بأنها متقدمة النمو. ونتيجة لهذا فقد أعلنت مجتمعات أخرى عن تخلفها، ثم تطورت تلك المجتمعات من خلال التعبئة العالمية، لكي تحافظ على الأمل في التوصل إلى نتائج صاعدة التي ظلت مغيّبة عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي طيلة خمسة عقود من الزمان. وإذا كانت التنمية تقدّم بوصفها معيارا للتقدم ومؤشرا أساسيا له، فكيف نؤسس لفهم العلاقة الدينامية القائمة بين التنمية وبين العولمة في المجتمعات العربية والإسلامية؟

لقد تجسدت البدايات التأسيسية لظاهرة العولمة على كافة الأصعدة والمستويات، وأصبحت رافدا أساسيا من روافد التحولات التاريخية، وقد أضحى من العبث الوقوف في مسارها، أو منع دوراتها، بغض النظر عن آثارها الإيجابية أو السلبية، كما أنها تعتبر ظاهرة حديثة نتجت عن مخاض واقع سياسي واقتصادي واجتماعي وتربوي وثقافي وتقني وإعلامي. ولا شك أن تأثير تباشير الثقافات العولمية قد أبانت عن عمق سجال وجدل بين الأيديولوجيات والثقافات العالمية المختلفة. ولا ريب أن رهان المجتمع العربي التنموي ضدٌّ عن كل أشكال الفكر التغريبية أو أنماط الأفعال الاستيلابية التي شأنها أن تعيد التمكين لهيمنة واستشعار وهم التنمية بشتى عواملها المتضاربة، وظروفها المتناقضة، وما يكتنفها من رغبة مبيّتة لبسط النفوذ وفرض الهيمنة على الضعفاء. لقد دخلت العولمة عوالم العالم النامي من دون استئذان، وأصبح البديل الحقيقي لنا اليوم

هو العمل على تحقيق الاستفادة القصوى من هذه الظاهرة من خلال التعامل معها ومعالجة آثارها السلبية (صليجة، 2013، صفحة 133). إن خوارق الصنائع العولمية المتمخضة عن فيض الأفكار الثورية والإبداعية قد تركت في العقول والأنفس هواجس الرعب ممتزجة بحالات من الأمل والترقب لراهن ومستقبل الحياة البشرية، في تسارعها وتعاقب محطاتها. ثمة قلق ثقافي ونفسي يلقي بشحناته على بنية ومنظومة العلاقات الدولية الجديدة، وكذا عقبات تجلي الحواجز الثقافية والتاريخية. وقد كان لبعض الباحثين شأن في هذا المخاض المستجد، على نحو ما تمثلناه في أعمال «غرو هارلم Grue Harlem»، بصفتها عضو اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، إذ تقول: «نمت قضية أخرى تثير القلق تتعلق بمجال العلاقات الاقتصادية الدولية بأكملها... فقد كانت هناك لحظات من القلق العميق واحتمالات تأزم عملنا، كما كانت هناك لحظات من الرضا والإنجاز... هذا الواقع الجديد يصادف تطورات أكثر إيجابية جديدة في هذا القرن. فنحن نستطيع أن ننقل المعلومات والبضائع عبر كوكبنا بأسرع مما كان في وقت مضى، ونستطيع أن ننتج غذاء أكثر وسلعا أوفر باستثمار موارد أقل. وتقدم لنا المعلومات والتكنولوجيا وعلومنا على الأقل القدرة على النظر بصورة أعمق في أنظمة الطبيعة وفهمها بشكل أفضل. ومن الفضاء نستطيع أن نرى وندرس الأرض كنظام تتوقف صحته على صحة جميع أجزائه. ونحن نملك قدرة المواءمة ما بين الجهود البشرية وقوانين الطبيعة، ونؤمن الازدهار خلال ذلك. وفي هذا يستطيع تراثنا الثقافي والروحي أن يعزز مصالحنا الاقتصادية ويدعم ضرورات بقائنا (هارلم و برونتلاند، 1989، صفحة 21). إن علاقة تكنولوجيا المعلومات بالتنمية تتضح أكثر في إطار تعريف التنمية البشرية الذي وضعته منظمة الأمم المتحدة لمشاريع التنمية، والخلاصة أن التنمية لم تعد تقاس بالتقدم التكنولوجي والاقتصادي في المقام الأول، بل إن الأساس فيها هو توسيع نطاق الخيارات أمام الناهضين بالجهد النخبوي... (علي، 2001، صفحة 48).

3 – لا تنمية إلا في إطار العولمة:

يشير مؤلفا كتاب فخ العولمة هانس وبيترمان إلى أنه مع تسارع عمليات العولمة فإن بعض المصطلحات المشهورة التي شغلت ساحة الفكر «كالتنمية الاقتصادية «لم يبرز لها في عصر العولمة أي معنى» و «حوار الشمال والجنوب » و « التقدم » و « التحرر » و « العالم الثالث » والعمل طويلاً مثلا أصبح يتجاهل مشاكل البلدان النامية

وبشكل خاص مشكلات القارة الأفريقية الفقيرة، التي وقعت في الفخ الذي نصبه لها « العالم المتقدم » بكل سهولة دون أي نقاش ولا مواجهة، حيث أنها طبقت كل التوجيهات التي طلبتها منها المؤسسات المالية الدولية المتمثلة في صندوق النقد والبنك الدوليين، وإن سعي هذه الدول وراء الانضمام للمنظمة ما هو إلا دليل على ذلك، ففي السابق كان لها الخيار فاختارت عدم الانضمام إلا أنها اليوم أصبحت مجبرة فلا خيار أمامها. كما يقول كل من هانس و بيترمان: «لا مكان للدول النامية عامة والعربية خاصة ... في «العولمة» إلا في الاتجاه السالب، أي تأثيرها عليها وتأثرها بها». ومع ذلك فنحن بهذا المعنى معولمون منذ زمن بعيد اقتصادياً وثقافياً ... وسياسياً في معظم الأحيان.

من خلال تلك التعاريف المختلفة لكل من التنمية والعولمة نتوصل إلى فكرة أنه رغم اختلاف أفكار الاقتصاديين حول ما إذا يمكن اعتبار الانفتاح الاقتصادي الذي هو أساس العولمة عاملا من عوامل التنمية الاقتصادية فإن السؤال الذي يبقى مطروحا هو: إذا لم تستطع الدول النامية تحقيق معدلات نمو في ظل نظام مغلق ومحميّ من كافة المخاطر الخارجية فهل ستتمكن من تحقيق ذلك في ظل الانفتاح وهل ستتصدى للمنافسة الشرسة، وما هي العوامل التي ستسمح بذلك؟

إن العولمة تعني التداخل الواضح لأمور السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والسلوك دون اهتمام يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو الانتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة، ودون حاجة إلى إجراءات حكومية، فالعولمة هي إكساب الشيء طابع العالمية، وجعل نطاقه وتطبيقه عالمياً، فلا وجود للعزلة والانفرادية. إن الدول المتقدمة، والولايات المتحدة خاصة اعتمدت على سياسة العزلة وعملت على حماية أسواقها من المنتجات الأجنبية، الشيء الذي يظهر ضرورة الانطلاق من الداخل بهدف الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي ومن ثم محاولة تحقيق فائض في الإنتاج ومنه البحث عن أسواق خارجية لتصريفه، وهناك فرق شاسع بين أن يتم فتح الحدود لغرض تصريف الفائض من المنتجات المحلية وأن يتم فتح الحدود لاستقبال السلع الأجنبية، فالأول يعمل على دخول الثروة في حين أن الثاني يعمل على خروجها ومنه زيادة الفقر (صليجة، 2013، صفحة 134).

بناء على ما تقدم من تعاريف متعددة ومختلفة للعولمة، يتضح أنها ظاهرة غير مكتملة الملامح فهي عملية مستمرة ومتناسبة ذات طابع حركي ديناميكي وتكشف كل يوم عن

وجه جديد من وجوهها المتعددة، اقتصاديا، سياسيا، ثقافيا، ومما ذكر أعلاه فالعولمة أصبحت تعني مجموعة من الحقائق المهمة التي تتمثل في تكامل أسواق النقد والمال الدولية ونمو الصادرات العالمية بمعدلات تفوق معدلات الناتج العالمي الإجمالي، وتدويل الإنتاج، بمعنى توزيع إنتاج أجزاء السلعة الواحدة على عدد من دول العالم ومناطقه حسب ما تحدده كلفة الإنتاج ومعدلات الربح، وهو ما أدى إلى ظهور أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، وتعاظم دور الشركات متعددة الجنسية، ورفع معدلات حركة الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة. أصبحت العولمة جزءا من عجلة التاريخ التي ترتبط بعالمية الاقتصاد القومي، وبنفس الدرجة عولمة أو عالمية المشروع من منطلق السعي إلى اقتناص الفرص وتكبير العوائد، ولا توجد وسيلة لتفاديها بل أصبح من الضروري مواجهتها والانخراط في غمارها والكفاح من أجل تحديد آثارها السلبية، لأن مجموعة التفاعلات العالمية المصاحبة لها قد أصبحت واقعاً فعلياً توجب علينا البحث الجاد في كيفية التعامل معها والتفكير في الاستراتيجيات والخطط التي نمتلكها والتي ستحدد موقعنا في مجريات الحدث على ضوء أهدافنا وإمكانياتنا وسبل الاستفادة منها؛ أي أن تأثير العولمة، رغم طابعها الكوني وما توظفه من طاقات، ليست قدراً محتوماً يحدد مصيرنا في ما يجري سلفاً، بل إن هذا المصير مرتبط إلى حد كبير بما سنعمل وكيف سنواجه التحديات، ولا يفيدنا بشيء تجاهل ما يجري والبقاء على الهامش، أو الاكتفاء برفضه انفعالياً، فلا موقعنا كدول نامية ولا أهدافنا المستقبلية تسمح لنا بتجنب التفاعل مع ما يحدث على الساحة العالمية. فهي لم تعد ذلك الضيف المحتشم الذي يقف خلف الأبواب يستأذن بالدخول بل أضحت فردا من أفراد العائلة تفعل فعلها على هذا الكوكب منذ سنوات، ولم تعد مجرد مفهوم بل هي ممارسة وسلوك يومي وعملية مستمرة تنمو وتتطور على الدوام، ويمكن تلمسها من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية في كافة المجالات (صليجة، 2013، صفحة 135). وفي هذا السياق يؤكد الباحثان هانس بيترمان وهارالد شومان، أن الأرقام تقر بهذه الحقيقة، ولكن مع هذا فإن القوى التي تفرزها العولمة، ستنشر في زمن قريب على هذه الأرقام ضوءا جديدا مختلفا كليا. إذ يوجد 20 بالمائة من دول العالم هي أكثر الدول ثراء وتستحوذ على 84.7 بالمائة من الناتج الإجمالي للعالم وعلى 84.2 بالمائة من التجارة الدولية ويمتلك سكانها 85.5 بالمائة من مجموع مدخرات العالم. وانطلاقا من عام 1960 تضاعفت الهوة بين ذلك الخُمس من الدول الذي يعتبر أغنى الدول والخمس الذي يُعتبر من أفقر

الدول. وفي الواقع فإن هذه الإحصائيات أيضا تمثل دليلا على فشل مساعدات التنمية التي كانت تبشر بالإنصاف والعدالة العالمية (بيترمان و هارالد، 1998، صفحة 62).

وفي عالمنا العربي والإسلامي كجزء من العالم الثالث، لا يمكن فيه فصل التنمية عن العولمة ومساراتها التي تبدو دافعة لتطور تلك المجتمعات في النظام الدولي المعاصر بطرق وسرعات مختلفة. ومن هنا يمكن القول إن العولمة أضحت همزة الوصل الرئيسة بين التنمية والثقافة أو الإطار الحاكم للتفاعل بيتهما. لهذا أثير في ظل العولمة جدال حول طبيعة العالقة بين التنمية والثقافة، وحول دور الغرب فيها (خاصة القطب الأمريكي) لناحية التأثير الثقافي الغربي وهيمنة ثقافية تمارس باسم مقتضيات العولمة، بل إن كثيرا من الكتابات الغربية تحدثت عن الإمبريالية الثقافية، وهي نوع من الاستعمار مختلف في شكله وأخطر في توابعه (نورالدين، 2014، الصفحات 161– 162).

4 – تنمية أم تغيير في الثقافة العربية والإسلامية؟

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية التي برزت في القرن الماضي، أما كرونولوجيا بروز وتطور هذا المفهوم، فإنه قد ظهر كفرع مستقل من النظرية الاقتصادية، وأطلق عليه اقتصاديات التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أما في نهاية ستينيات القرن العشرين فقد انتقل إلى علم السياسة، وظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان المتخلفة نحو الديمقراطية. وتطور لاحقا ليشمل جوانب مختلفة: اجتماعية، ثقافية، بيئية... ليصل في نهاية المطاف إلى مضمون شامل هو التنمية الإنسانية؛ إذ يعتبر مضمون التنمية الذي جاء به برنامج الأمم المتحدة للتنمية في عام 1990م، أوسع من مفاهيم التنمية حتى تلك التي تركز على الإنسان، ضمن هذا السياق الأوسع، صاغ منظور الحرية للرفاه الإنساني على يد الاقتصادي الهندي « أمارتيا سان–Ama rtya Sen « الذي قال إن: «التنمية عملية تشير إلى توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر، فالتنمية تتطلب استبعاد المصادر الأهم لغياب الحرية وهي الفقر، الاستبداد، كفقر الفرص الاقتصادية، والحرمان الاقتصادي، وإهمال الخدمات العامة، وأيضا غياب التسامح، وتفشي استبداد الدولة (باي، 2016، صفحة 339). وعليه فإن مضمون التنمية الإنسانية بمعنى توسيع الخيارات، يفيد بتوسيع التمكين من السياسة إلى الاقتصاد والاجتماع، أي محتوى التنمية يكون شاملا لجميع الحقوق السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وهنا نبحث عن حظ العالم العربي والإسلامي منها، وكذا ما

يحمله الوعي العربي من مفاهيم لمضمون التنمية المستدامة، وهل هي صناعة محلية أم منتوج غربي وجب الأخذ بمقوماته حتى وإن كانت تخل بالهوية القومية والثقافة المحلية لتلك البلدان وبالتالي إقصاء الجانب الاجتماعي من مشروع التنمية في الدول السائرة في طريق النمو؟

إن البعد الاجتماعي للتنمية يركز على تنمية الموارد البشرية التي ترتكز على الاهتمام برفع مستويات المعيشة من خلال الاهتمام بمستويات التعليم، الصحة، والإسكان، حيث أن الاهتمام بالنواحي الصحية له دور هام في تنمية الموارد البشرية، وفي ضوء الوضع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للأغلبية العظمى من السكان في الدول النامية سيكون من المكلف للغاية الاعتماد على النظم الغربية في الرعاية الصحية، وبالإضافة إلى تحسين الجانب الصحي، فبدون شك، إن الاهتمام بتحسين التعليم سينعكس إيجابا على التقليل من حدة الفقر وتوفير الموارد وخلق فرص عمل وتنمية القيم الداعمة لحب وتشجيع الإبداع والإنتاج، هذا بالإضافة إلى الوعي الإيجابي للعلاقة التفاعلية بين مشاريع التنمية والموارد البشرية (مختار، 2018، الصفحات 353–352). وهو من مهام علم الاجتماع كما قال عالم الأنثروبولوجيا، كلود ليفي شتراوس: سوف يكون القرن الحادي والعشرين إما قرن العلوم الاجتماعية أو لن يكون، إذ يرى العديد من المفكرين والمنظرين أنه يجب على العلوم الاجتماعية أن تكون عملية قبل كل شيء أي نافعة، وتتمثل هذه المنفعة في شكل الهندسة الاجتماعية، غايتها التحكم في التصرفات البشرية والتنبؤ بها، ويتمثل الغرض الرئيس الجوهري في تطوير تقنيات تسيير الحياة الاجتماعية (مختار، 2018، صفحة 353).

ويرى كل من «رونالد أنجلهارت و»هانس دييتر كلينجمان Dieter Klingemann و»كريس ويلزل (Chris welzel أنه: من منظور التنمية الإنسانية، فإن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى التغيرات القيمية الثقافية والتي تفضي إلى الانتقال والترسيخ الديمقراطي، وينطلق تحليل «أنجلهارت» والآخرين للعلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في اتجاه تأثير الأولى على الثانية من خلال متغيرات وسيطة، حيث تشكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التغير الثقافي، والديمقراطية، متلازمة متماسكة للتغير الاجتماعي، هذه المتلازمة ليست محددة عن طريق نظريات التحديث الكلاسيكية، ويشار لهذه المتلازمة بـ «التنمية الإنسانية»، وهذه المكونات الثلاثة هي:

1. المتغير الاقتصادي والاجتماعي.
2. المتغير الثقافي.
3. الديمقراطية (باي، 2016، صفحة 352)

مما تقدم يظهر أن منظور التنمية الإنسانية رؤية أكثر إيضاحا لأهمية توفر الديمقراطية كأساس لنهج التنمية الإنسانية، لأنه من المرجح أنها ستسفر عن أفضل نتائج التنمية الإنسانية كتحسين النتائج التعليمية والصحية للفقراء، تفعيل دور المواطنين في مناقشة القضايا التي تخص حياتهم، وليسوا مجرد متلقين سلبيين للمنافع الاجتماعية، لأن التنمية بهذا المضمون تقوم على «قدرة الناس على مساعدة أنفسهم، والتأثير على العالم» (باي، 2016، الصفحات 356-355).

أدى اعتبار أنموذج التنمية الإنسانية، كأنموذج تنموي بديل بتأكيده على تفعيل الجانب الإنساني للتنمية المرتبط بكافة الأبعاد الإنسانية، بحيث يكون الإنسان الفرد وحدة أساسية في التحليل التنموي لهذا الأنموذج في سياقه يصبح النمو الاقتصادي مدخلا ماديا له أهميته، ولكن ليس هدفا في حد ذاته. لتصبح التنمية تعبر عن تنمية الإنسان، بتمكينه من حقوقه السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. الأمر الذي استدعى إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، من البحث في جدلية البناء، إلى وحدة المضمون والتلازم والارتباط من خلال التأسيس لمفهوم أشمل وأعم هو التنمية الإنسانية.

إن نداء العصر الجديد هو «لينقذ نفسه من يستطيع ذلك»، ولكن من هو هذا الذي يستطيع ذلك؟ فانتصار الرأسمالية لا يعني أبدا «نهاية التاريخ» التي تحدث عنها الفيلسوف الأمريكي فرنسيس فوكوياما في عام 1989 إنما هو يعني نهاية ذلك المشروع المسمى بكل جرأة وغرور «الحداثة». فثمة فعلاً تحول تاريخي بأبعاد عالمية، إذ لم يعد التقدم والرخاء، بل صار التدهور الاقتصادي والتدمير البيئي والانحطاط الثقافي، هي الأمور التي تخيم بطابعها على الحياة اليومية للغالبية العظمى من البشرية (بيترمان و هارالد، 1998، صفحة 62).

من الملاحظ أنه من الآثار الهامة لتضاؤل قوى الدولة في ظل العولمة ظهور ما يسمى بـ «الإقليمية الجديدة» حيث اتجهت الدول إلى تشكيل هياكل سياسية واسعة المدى، وتدخل الأبعاد الثقافية في تحديدها أكثر من ذي قبل، حيث ترتبط الأقاليم نفسها

بقاعدة ثقافية كلية وهي الحضارة، فتم تعويض ضعف الهوية القومية بهويات جديدة على كل من المستوى الإقليمي الجزئي. ومن ثم ترتبط الإقليمية الجديدة بالثقافة والتنمية، وخاصة أن الأقاليم في ظل العولمة أصبحت أكثر قدرة من الدول القومية على تطبيق استراتيجيات تنموية ومشاريع البنية التحتية (نورالدين، 2014، صفحة 158)

بينما عكست مدرسة الحداثة اهتماما غير مباشر بل وسلبيا بالمتغير الثقافي، أعادت مدرسة ما بعد الحداثة الاهتمام بالأبعاد الثقافية للتنمية بشكل أقوى وأوضح وعملت على استثمار عناصرها الإيجابية أو محاربة وتغيير عناصرها السلبية. أما النمط الثاني فتتضح فيه أهمية مستوى تحليل القضايا المختلفة المثارة مثل المرأة والأقليات والديمقراطية، حيث تنتقد المدارس الغربية المختلفة رؤية ومسلك كثير من المجتمعات غير الغربية خاصة الإسلامية تجاهها. فالسؤال الأهم في هذا السياق: في أي اتجاه يجب استغلال هذه القيم ذات الخصوصية الثقافية ويتم التعامل معها بأي هدف، هدف احترامها والمضي قدما في عملية التنمية، أي فهمها كخطوة للتغلب عليها وإحلالها بأخرى يراها بعض أنصار المنظور الثقافي هي الأولى بالتغيير (نورالدين، 2014، صفحة 160).

وفي نهاية القرن العشرين تمر إشكالية التنمية بمحاور مفاهيمية تختلف عن العقود السابقة. لقد تغيرت الهياكل الاجتماعية والاقتصادية حول العالم ومن ثم لا بد من النظر بشكل مختلف لمشكلة التنمية.

لكن تظل حقيقة أساسية مفادها أن هناك حاليا قوة واحدة مهيمنة وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ظرف تاريخي يمثل مرجعية إجبارية لأي تحليل. ومن ناحية أخرى، يرتبط ذلك بقبول فكرة أن السوق هو الساحة أو المجال المحوري لحدوث التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية. ومن ثم تتوافر أساسات مشتركة متفق عليها تنطلق منها المشاريع التنموية وتبرز تأثير قوة دفع تشابك التفاعلات الإنسانية عبر عالم اليوم. في ظل العولمة باتت كل من الساحة الوطنية التقليدية للتنمية والاستراتيجية المحلية التنموية في البلدان العربية والإسلامية في طريقها للاختفاء. فأضحى هناك ما يسمى بالظرف المعولم the globalized condition والذي يشير إلى أن ساحة الفعل الإنساني كونية وأن المسافة الجغرافية لم تعد تفرض القيود السابقة. وارتباطا بذلك فإن الظاهرة الثقافية التي كانت محددة جغرافيا في السابق، أصبحت متواجدة عبر العالم (نورالدين، 2014،

الصفحات 163–162). فماذا تعنى التنمية في ظل الظرف المعولم؟

في البداية تجذّرت فكرة التنمية في إطار الدولة القومية، وفي الساحة الوطنية ممثلة في أراض تمارس عليها الدولة سيادتها كاملة، إلا أن هذا المفهوم تغير بفعل العولمة حتى أن البعض تحدث عن التنمية باعتبارها التكيف مع الظرف المعولم، وفي سياق هذا الظرف، بدت هيمنة خطاب بذاته يدعو إلى التحرير من القواعد القانونية على المستوى القومي ويمثل أساس برامج التكيف الهيكلي، والتي ارتبطت لدى كثير من الهيئات والدول الغربية بالتنمية، حتى قامت هذه الأطراف بربط معوناتها بمدى التطور في تطبيقها وبتوفر مبادئ أخرى مثلت باقي حزمة السياسات المطلوبة مثل الحكم الجيد والديمقراطية المسؤولة ومؤسسات السوق (نورالدين، 2014، صفحة 163).

هكذا فإن مفهوم التنمية عرف موجة أولى من الاقتصاديين الأمريكيين: روستو، هيرشمان، أرثر لويس أساسا. وفي الستينيات بدأ التفكير التنموي من طرف أبناء العالم الثالث بما فيه العالم العربي والإسلامي. ومن المتفق عليه أن نقطة البداية كانت نظرية القلب والتخوم أو المركز والهامش، التي صاغها كبير اقتصاديي العالم الثالث راؤول بريبش. وكان في منطق هذا المفهوم أن القلب يفوز بالنصيب الأكبر من المكاسب والمنافع على حساب التخوم، مع تأكيد أنه يسحب من ثمار عمل شعوب التخوم. ومن ثم شارك عدد من اقتصاديي أمريكا اللاتينية في صياغة مفهوم Dependencia بمعنى الاعتماد على الغير، وبالتالي تمكين هذا الغير من صياغة نمط التنمية المحلية بما يخدم مصالحه قبل كل شيء. أما مصالح الناس فليس لها من يحميها. وهذا يتناسب مع ترجمة الكتاب العرب لهذا المعنى باسم التبعية (العيسوي، 2001، صفحة 6).

إن تحقيق الفعل التنموي في البلدان النامية يبدأ من إعلان بيان قيام حكومات جديدة في دول العالم الثالث عموما والبلدان العربية الإسلامية على الخصوص، فيتضمن الإعلان وعودا سخية للجماهير بحياة أفضل، أي يتضمن وعودا بالتنمية، كذلك الحديث عن الاستقرار السياسي والاقتصادي وإعادة البناء أو الانفتاح... وما إلى ذلك فإنه يمكننا القول إن خلف كل قرار ووراء كل ثورة أو موقف ذريعة التنمية، لقد كانت التنمية في هذا القرن قضية القضايا ولا تزال. لقد أصبح من المقولات الشائعة التي جرت مجرى الأمثال القول بأن «الإنسان هو جوهر التنمية ومحورها وهدفها». إلا أن أحدا لا يستطيع أن يصبح جوهر شيء ما أو محوره أو هدفه، إذا كان هذا الشيء بالنسبة إليه غامضا غائما

أشبه ما يكون بالألغاز والأحاجي (عبدالرحمن، 1992، الصفحات 9-7). والسؤال المنطقي هو: لماذا لا نريد لمواطن العالم العربي والإسلامي وضعا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا مقاربا لوضع المواطن في العالم المتقدم؟ السبب ببساطة متناهية أنه بدون تنمية لا بد من استمرار التخلف، ومع استمرار التخلف لا بد من استمرار الفقر، ومع استمرار الفقر تنعدم كل المقومات اللازمة للحياة البشرية الكريمة (عبدالرحمن، 1992، صفحة 22). وبدون تنمية ستستمر الفوارق الرهيبة بين البشر: 75% من ثروات الكرة الأرضية مركزة في يد 20% من سكانها. وبدون تنمية ستزداد الهوة السحيقة بين الأغنياء والفقراء، وبدون سيستمر الجوع في حصد ضحاياه. لهذا شاع الاعتقاد بأن التنمية تعني التغيير في الذّهنيات والهويات المجتمعية لكل أمة طامحة إلى بلوغ مراتب العالم الأول. ومن هنا بدأت المأساة عندما استقر في الأذهان أن التغيير في حد ذاته هو التنمية. وكان أول زعيم يبدأ هذا الانحراف الفكري مصطفى كمال أتاتورك إذ رأى أن التنمية تعني تغيير هوية تركيا من دولة شرقية إسلامية إلى دولة أوروبية علمانية وشن حربا ضروسا على كل ما له علاقة بتراث تركيا وعقائدها وتقاليدها... ونهج الشاه رضا خان والد الشاه محمد رضا بهلوي، في إيران نهج أتاتورك في تركيا، بمنع استخدام الملابس الإيرانية التقليدية ومنع النساء من ارتداء العباءات وغيرها من محاولات التغيير وطمس هوية الشرقي، فقد اتخذت التنمية مظاهر مضحكة مبكية يصعب تبريرها من أي منظور عقلاني (عبدالرحمن، 1992، الصفحات 26-25). هذا الفعل يمثل صدمة وفق منظور جورج طرابيشي، «فالصدمة -بحسبه- ليست مجرد إيقاظ من نوم الغفلة، بل هي استحضار أيضا على صعيد الوعي بضرورة التغيير عن طريق التدخل الواعي والإرادي في مسار التاريخ» (طرابيشي، 1991، صفحة 18)؛ ونحن نقول ذلك في مسار التنمية في العالم بلغة الحاضر. وهنا يشير طرابيشي إلى ضرورة التكيف مع الواقع وتكييف الواقع في آن معا. لذلك يمكن القول إن استراتيجية التغير والتغيير المزدوجة هذه، التي تتلخص بها إشكالية عصر النهضة برمتها، أتاحت للعرب أن يجتازوا بنجاح وسلامة نسبيين أخطر أزمة مرّ بها وجودهم عبر التاريخ. وهي دعوة إلى إعادة تشكيل الذات، مع إعادة تشكيل العالم المحيط بنا (طرابيشي، 1991، صفحة 19).

في مناطق عديدة من العالم الثالث، وأوشك أن أقول في كل مكان، بدأت سلبيات النمو السريع تسفر عن وجهها الكالح. ففي العالم العربي مثلا وجد أحد الباحثين العرب أن التنمية لم تمس إلا القشرة الخارجية للمجتمع تاركة السواد الأعظم من الناس دون

أي تحسن في أوضاعهم. وتوصل الأبحاث إلى أن الحكومات العربية لم تكن مهتمة بالتنمية بل كانت مهتمة بالتحديث. وفي هذا السياق يقول مالك بن نبي: «ورثنا نحن معشر الشعوب الإسلامية المقاييس المرتبطة بحياة العالم الغربي وتجربته التاريخية، وتقبلنا بعضها لنقيس بها الواقع الاجتماعي لدينا، ونوازن على ضوئها ماضينا بما يسحر أبصارنا في حاضر هذه الأمم الغربية، هذه الأمم التي فرضت علينا عاداتها ومفاهيمها ومصطلحاتها وأسلوب حياتها، وهكذا رأينا هذه الأشياء مسلمات يقتدي بها فكرنا ويهتدي بها اجتهادنا، ويستدل بها منطقنا، دون أن نحقق في درجتها من الصحة واتفاقها مع جوهر شخصيتنا وفلسفة حياتنا» (مالك، 1979، صفحة 65).

الخاتمة:

ن التنمية في محصلتها النهائية، وسيلة وليست غاية، هي وسيلة نحو الارتفاع بمستوى الإنسان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي. ما دام هذا هو هدف التنمية الحقيقية فكل ما يؤدي، على أي نحو إلى الإضرار بالإنسان، جسديا أو روحيا، لا بد أن يكون عملا معاديا للتنمية حتى لو ارتكب باسمها. أي تغيير لا يخدم الإنسان اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا أو ثقافيا هو تغيير لا علاقة له بالتنمية. من هنا يصبح من الواضح أن المحاولات التي شهدتها، ولا تزال تشهدها دول كثيرة في العالم الثالث لطمس هويتها ومسخ تميزها واستيراد عقائدها وأفكارها هي محاولات تخريبية مقطوعة الصلة بالتنمية الحقيقية وهدفها النبيل، وهذا هو واقع التنمية في العالم العربي والإسلامي، ومعه العالم الثالث، فقد تحولت التنمية في البلدان النامية إلى مجهود مستميت لنقل قشور العالم الأول، بلا شعور بالمسؤولية، حيث يبدو العالم الثالث مصرا على بيع هويته الحضارية، وجزء كبير من ثروته المادية، مقابل ناطحات سحاب ومستشفيات حديثة لا تخدم سوى الصفوة من ساكني المدن، وتقنية تعكس كالمرآة صور الحضارات البعيدة التي صنعتها.